

الفهرس

3	مقدمة عامة
7	الفصل الأول: التعريف بقانون المرافعات المدنية
11	الفصل الثاني: مضامين القانون الإجرائي
13	الفصل الثالث: خصائص القانون الإجرائي
13	المبحث الأول: الخاصية الشكلية
18	المبحث الثاني: الصفة الأمرة
20	الفرع الأول: في صورة وجود أحكام إنتقالية
21	الفرع الثاني: في غياب الأحكام الانتقالية
22	الفقرة الأولى: في القانون المقارن
23	أ- القوانين المعدلة للاختصاص
23	ب- القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها
23	ج- القوانين المنظمة لطرق الطعن
24	الفقرة الثانية: في الفقه
25	أ- القوانين المتعلقة بالنظام القضائي
25	ب- القوانين المعدلة للاختصاص
27	ج- القوانين الإجرائية
27	1- القواعد الإجرائية الشكلية
28	2- القواعد الإجرائية الموضوعية
28	3- قوانين الإثبات
29	4- القوانين المنظمة لطرق الطعن
31	الفصل الرابع: مصادر أحكام المرافعات المدنية و التجارية
31	المبحث الأول: المصدر الرئيسي: القانون
38	المبحث الثاني: المصادر التكميلية
38	الفرع الأول: العرف و جريان العمل
39	الفرع الثاني: فقه القضاء
39	الفرع الثالث: الفقه
41	الفصل الخامس: تطوير مجلة المرافعات المدنية و التجارية

43	المبحث الاول: مرفق القضاء
44	الفرع الأول: تركيبة المحاكم
45	الفرع الثاني: مسائل الإختصاص القضائي
47	الفرع الثالث: مساعدو القضاء
47	أ- العدول المنفدون
48	ب- الخبراء
49	المبحث الثاني: الخصومة
49	الفرع الاول: المبادئ التوجيهية
50	الفرع الثاني: تحقيق الدعوى المدنية
51	الفرع الثالث: الوسائل الإلكترونية
52	الفرع الرابع: الحكم وتنفيذه
52	أ- الحكم و الطعن فيه
52	1- تلخيص الأحكام
53	2- الطعن في الأحكام
54	3- توحيد أجال و مصادر الطعن و صيغ منطوق الحكم
55	4- الطعن في الحكم الغيابي في المادة المدنية
56	ب- عوارض تنفيذ الاحكام
56	ج- العقل
61	العنوان الأول: مرفق القضاء
63	الباب الأول: مبادئ النظام القضائي
63	الفصل الأول: إستقلال السلطة القضائية
64	الفرع الأول: مدى إستقلال القضاء عن السلطة التشريعية
66	الفرع الثاني: مدى إستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية
71	الفصل الثاني: القضاء الفردي أو الجماعي
73	الفصل الثالث: مبدأ المساواة أمام القضاء و مجانية التقاضي
75	الفصل الرابع: مبدأ التقاضي على درجتين
77	الباب الثاني: القضاة و مساعدو القضاء و الأطراف
77	الفصل الأول: القضاة
78	الفرع الأول: لمحة تاريخية
78	I- مرحلة ما قبل عهد الأمان
78	أ- المحاكم القنصلية

78	ب- المحاكم الشرعية
78	ج - قضاء الباي
79	د- محاكم الأحبار
79	II - مرحلة عهد الأمان
79	أ- مجالس الضبطية
79	ب - مجالس الجنائيات و الأحكام العرفية
79	ج - مجلس التجارة
80	د- المجلس العسكري
80	هـ- مجلس التحقيق
80	و- المجلس الأكبر
80	III- مرحلة الحماية
81	أ- محكمة الوزارة
81	ب- مجالس الافاق
82	الفرع الثاني: النظام القانوني للقضاة
82	I- شروط إنتداب القضاة و تعيينهم
84	II- ضمانات القاضي
84	أ- ترقية القضاة
85	ب-نقلة القاضي
85	ج- تأديب القاضي
85	III - حياد القاضي
86	أ- عدم تماشي وظيفة القضاء و بعض الوظائف الأخرى
86	ب- عدم جواز القيام ببعض الأعمال القانونية
86	ج- عدم أهلية النظر في بعض القضايا
87	IV - مسؤولية القضاة
88	أ- شروط مؤاخذة الحكام
90	ب- إجراءات مؤاخذة الحكام
91	ج- آثار مؤاخذة الحكام
93	V - أعضاء النيابة العمومية
93	أ- تركيبة النيابة العمومية
93	ب- خصائص النيابة العمومية
94	1- الخاصية الأولى: أعضاء النيابة قضاة

94	2- الخاصية الثانية: أعضاء النيابة قضاة غير مستقلين
95	3- الخاصية الثالثة: وحدة النيابة
95	ج- وظائف النيابة العمومية
96	• الآثار المترتبة عن التمييز بين صفة النيابة كطرف أصلي وصفتها كطرف منضمّ.
98	• الحالات التي تكون فيها النيابة طرفاً أصلياً
99	• حالات تدخل النيابة كطرف منضمّ
99	1- الحالات الإختيارية
100	2- الحالات الوجوبية
103	الفصل الثاني: مساعدو القضاء والأطراف
103	الفرع الأول: المحاماة
103	I- تعريف المحاماة
106	II- المحاماة في المجتمع وعبر التاريخ
112	III- هياكل التسيير
112	أ- الهيئة الوطنية للمحامين
113	ب- مجلس الهيئة
114	ج - العميد
116	د- الفروع الجهوية للمحامين
119	IV- شروط الترسيم بجدول المحامين
122	V- ممارسة المحاماة
123	1- وضعيات المحامي المباشر
124	أ- شركات المحامين
125	1- الأحكام المشتركة بين شركات المحامين
129	2- الأحكام الخاصة بكل نوع من شركات المحامين
133	ب- عقد التعاون و عقد الخدمات
136	VI- حقوق و واجبات المحامي
137	أ- حقوق المحامي
137	1- الحق في قبول النيابة او رفضها
141	2- أتعاب المحامي
143	3- حصانة المحامي
145	ب - واجبات المحامي
145	1- الواجبات العامة

147	2- المحافظة على السر المهني
155	VII- مسؤولية المحامي
155	فقرة أولى- المسؤولية التأديبية للمحامي
155	أ- شروط قيام المسؤولية التأديبية
156	1- الإخلال بالواجبات المهنية
157	2- الإخلال بالواجبات الأخلاقية
157	ب- تأديب المحامي
157	1- سلطة الإحالة
159	2- سلطة التأديب
161	3- العقوبات التأديبية
161	4- الطعن في القرارات التأديبية
162	فقرة ثانية- المسؤولية المدنية للمحامي
163	أ- الخطأ
164	ب- الرابطة السببية
165	فقرة ثالثة- المسؤولية الجزائية للمحامي
165	أ- من الناحية الإجرائية:
165	ب- من الناحية الأصلية
167	الفرع الثاني: العدل المنفذ
169	العنوان الثاني: نظرية الإختصاص
173	الباب الأول: الإختصاص الدولي للمحاكم التونسية
	الفصل الاول: الإختصاص الدولي للمحاكم التونسية المؤسس على متطلبات
177	السيادة
	I- الإختصاص الدولي للمحاكم الوطنية المؤسس على إقامة المطلوب بالبلاد
177	التونسية:
181	II- الإختصاص الإقصائي المؤسس على متطلبات السيادة
181	1 - الدعاوى المتعلقة بالجنسية
182	2 - الدعاوى المتعلقة بعقار
183	3- الدعاوى المتعلقة بإجراءات تحفظية أو تنفيذية
183	4- الدعاوى المتعلقة بإجراءات جماعية
	الفصل الثاني: الإختصاص المؤسس على وجود رابطة بين موضوع الحماية والبلاد
185	التونسية

I- الإختصاص المبني على وجود رابطة موضوعية	185
1- دعاوى المسؤولية التقصيرية	185
2- الدعاوى العقدية	186
3- الدعوى المتعلقة بمنقول	187
4- النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية	187
5- الدعاوى المتعلقة بالبنوة و حماية قاصر	188
6- دعاوى التركات	188
7- الدعاوى المرتبطة بقضايا منشورة بتونس	189
8- دعاوى النفقة	189
II- الإختصاص المؤسس على رابطة ذاتية	190
III- الدفع بعدم الإختصاص الدولي	191
الباب الثاني: الإختصاص الحكمي	195
الفصل الأول: مبدأ تحديد الإختصاص الحكمي	197
I- كيفية تطبيق معياري الإختصاص	198
II- مجال إنطباق قاعدة الفصل 21 من م م م ت	199
III- القيمة المعتمدة لتقدير الاختصاص	201
الفصل الثاني: القواعد الإستثنائية لتعيين الإختصاص الحكمي	205
I- الدعاوى غير المقدرة و غير القابلة للتقدير	205
أ- دعاوى الفسخ	206
ب- دعاوى رفع مضرّة	207
1 - طبيعة دعوى رفع مضرّة	209
2 - دعوى رفع مضرّة و دعوى كفّ الشغب	209
II- الدعاوى غير المقدرة لكنها قابلة للتقدير و دعاوى الأكرية	212
أ- الدعاوى غير المقدرة لكنها قابلة للتقدير	213
ب- دعاوى الأكرية	214
III- دعوى أداء دين من مشمولات دين أوفر	218
IV- الدعوى المتعلقة بالغلة و البقايا و غرامات الضرر و المصاريف و غيرها	
من الامور التابعة لها	219
V- الدعوى ذات الفروع المتعددة الناشئة عن سبب واحد او عن اسباب	
متباينة	221
أ - الدعوى ذات الفروع الناشئة عن سبب واحد	221

222	ب - الدعوى ذات الفروع المتباينة.....
	VI- الدعوى الصادرة عن أشخاص متعددين أو ضد أشخاص متعددين ذوي
223	مصالح متباينة.....
225	VII- دعوى المعارضة.....
226	أ- الوظيفة الأولى:.....
227	ب- الوظيفة الثانية:.....
228	ج - الوظيفة الثالثة:.....
229	VIII- دعوى المعارضة أمام قاضي الناحية.....
229	أ- المبدأ.....
232	ب- الإستثناء.....
235	الفصل الثالث: إختصاص المحاكم.....
235	المبحث الأول: محاكم الدرجة الأولى.....
235	الفرع الأول: محاكم الحق العام.....
235	I- المحكمة الابتدائية.....
236	أ- المحكمة الابتدائية محكمة درجة أولى.....
240	ب- المحكمة الابتدائية محكمة درجة ثانية.....
241	ج - الدائرة التجارية.....
243	1- نظام الدوائر التجارية.....
243	1-1 - تنظيم الدوائر التجارية.....
245	1 - 2 - تركيبة الدوائر التجارية.....
248	2 - خصائص نظر الدائرة التجارية.....
248	1-2- مرجع نظر الدائرة التجارية.....
253	2 - 2 - طرق الحكم في الدائرة التجارية.....
257	II- إختصاص قاضي الناحية.....
257	أ- تقديم عام.....
258	ب- مرجع نظر قاضي الناحية.....
260	1- مرجع النظر العادي.....
260	2- مرجع النظر الإقصائي أو الحصري.....
261	3- مرجع النظر الإستثنائي.....
262	المبحث الثاني: إختصاص محكمة الإستئناف.....
263	الفرع الأول: الإختصاص الأصلي.....

- I- الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية التابعة لدوائرها 264
- II- إستئناف الأحكام الاستعجالية و الأوامر بالدفع الصادرة عن رئيس المحكمة الابتدائية 265
- III- إستئناف الأحكام المتعلقة بمرجع النظر 266
- أ- متى يمكن الطعن في الحكم المتعلق بمرجع النظر؟ 267
- ب- مبررات الطعن في الأحكام المتعلقة بمرجع النظر 267
- ج- مفهوم الأحكام المتعلقة بمرجع النظر 268
- د- الأحكام المؤجل إستئنافها 268
- 1- الأحكام التحضيرية والتمهيدية والأحكام المقررة لوسائل وقائية 269
- 2- الأحكام الصادرة بصحة القيام 270
- 3- الأحكام الصادرة برفض التمسك بالفصول 13 و 14 و 18 من ممت 270
- الفرع الثاني: مرجع النظر الإستثنائي 271
- I- الطعن في قرارات بعض الهيئات المهنية 271
- II- الطعن في القرارات التحكيمية 271
- الفرع الثالث: إختصاص رئيس محكمة الإستئناف 272
- المبحث الثالث: إختصاص محكمة التعقيب 272
- I- مفهوم الأحكام النهائية 273
- أ- الأحكام الابتدائية أو إبتدائية الدرجة: 273
- ب- الأحكام النهائية الدرجة: هي الأحكام النهائية الدرجة 273
- II- نطاق مرجع نظر محكمة التعقيب: 274
- الباب الثالث: الإختصاص التراي 277
- الفصل الأول: مبدأ تحديد الإختصاص التراي 277
- I- مبررات المبدأ 278
- II- مفهوم المقرر 278
- الفصل الثاني: الإستثناءات الواردة على مبدأ تحديد الإختصاص التراي 283
- I- الإستثناء الوارد بالفصل 32 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية 284
- II- الإستثناء الوارد بالفصل 33 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية 289
- III- الإستثناء الوارد بالفصل 34 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية 291
- فما هو مكان إفتتاح التركة؟ 292
- ما هي مبررات قاعدة الفصل 34 ؟ 292
- IV- الإستثناء الوارد بالفصل 35 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية 293

294.....	V- الإستثناء الوارد بالفصل 36 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية
296.....	VI- الإستثناء الوارد بالفصل 37 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية
297.....	VII- الإستثناء الوارد بالفصل 38 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية
301.....	العنوان الثالث: نظرية الدعوى
303.....	الفصل الاول: مفهوم الدعوى
307.....	الفصل الثاني: شروط القيام بالدعوى
307.....	المبحث الأول: المصلحة
310.....	المبحث الثاني: الصفة
311.....	المبحث الثالث: الأهلية
313.....	الفصل الثالث: أنواع الدعاوى
313.....	المبحث الاول: الدعاوى الشخصية
314.....	المبحث الثاني: الدعاوى العينية
314.....	1- الدعاوى المنقولة
315.....	2- الدعاوى الإستحقاقية
316.....	المبحث الثالث: الدعاوى المختلطة
317.....	الفصل الرابع: الدعاوى الحوزية
318.....	المبحث الأول: التفريق بين الدعوى الحوزية و الدعوى الإستحقاقية
319.....	الفرع الأول: من حيث المبنى القانوني
319.....	الفرع الثاني: من حيث الطبيعة القانونية
319.....	الفرع الثالث: من حيث الأجل
320.....	الفرع الرابع: من حيث مرجع النظر
320.....	المبحث الثاني: طبيعة الدعوى الحوزية و أساسها القانوني
321.....	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للدعوى الحوزية
321.....	أ- دعوى عينية و ليست شخصية
321.....	ب- دعوى عقارية و ليست دعوى منقولة
321.....	ج- دعوى ذات طابع متأكد لكنها وقتية
322.....	الفرع الثاني: الأساس القانوني للدعوى الحوزية
323.....	المبحث الثاني: أنواع الدعاوى الحوزية
324.....	I- دعوى الإستبقاء على الحوز
324.....	II- دعوى تعطيل الأشغال
325.....	III- دعوى إسترداد الحوز المقتك بالقوة

325	المبحث الثالث: شروط الدعوى الحوزية
325	الفرع الأول: الشروط العامة المشتركة بين دعاوى الحوزية
326	فقرة أولى: مفهوم الحائز
327	I- الحائز الأصلي
327	أ- الحائز بنفسه
328	ب- الحائز على الشيعاء
329	ج- الحائز المعقول عنه
330	د- إنتزاع العقار للمصلحة العامة
331	هـ- الحائز بواسطة الغير
332	II- الحائز العرضي
334	فقرة ثانية: خصائص الحوز
334	I- أن يكون الحوز مستمرا
334	II- أن يكون الحوز بدون إلتباس
335	III- أن يكون الحوز بدون إنتقطاع و لا شغب
335	IV- أن يكون الحوز مشاهدا
335	V- أن يكون الحوز بصفة مالك
336	فقرة ثالثة: أجل القيام بالدعوى الحوزية
336	1- مدة الحوز
337	2- أجل سقوط القيام بالدعوى الحوزية
338	الفرع الثاني- الشروط الخاصة بكل دعوى حوزية
338	فقرة أولى- دعوى كف الشغب أو الإستبقاء على الحوز
340	فقرة ثانية: دعوى تعطيل أشغال
341	فقرة ثالثة: دعوى إسترداد الحوز المفتك بالقوة
342	الفرع الثالث: مبدأ عدم الجمع بين الدعوى الحوزية والدعوى الاستحقاقية
343	فقرة أولى: مبدأ عدم الجمع بين الدعويين يلزم الأطراف
343	I- مبدأ عدم الجمع بين الدعويين يلزم الطالب في الدعوى الاستحقاقية
344	II- مبدأ عدم الجمع بين الدعويين يلزم المطلوب في الدعوى الحوزية
346	فقرة ثانية: مبدأ الجمع بين الدعويين يلزم القاضي
347	المبحث الخامس: أشكال الدعاوى
347	الفرع الأول: بالنسبة الى المدعي
347	فقرة أولى: الدعوى الأصلية

347	I- الآثار بالنسبة إلى القاضي
348	II- الآثار بالنسبة إلى الأطراف
348	أ- إنقطاع مدة التقادم
348	ب- الدعوى تقوم مقام الإنذار
349	III- إحالة الدعوى للورثة
349	فقرة ثانية: الدعوى العارضة او الفرعية
350	الفرع الثاني: بالنسبة للمدعى عليه
351	I- على المستوى العام
351	II- على المستوى الخاص